

Distr.: General  
17 February 2006  
Arabic  
Original: English/French



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١٣٣ التي عقدها مجلس الأمن في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يدين مجلس الأمن أشد الإدانة الهجوم الذي استهدف دورية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي نفذته جبهة القوميين ودعاة الاندماج بإيتوري في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قرب مدينة كافي، مما أسفر عن اغتيال تسعة من أفراد حفظ السلام البنغلاديشيين. ويقدم المجلس تعازيه لأسر الضحايا ولسلطات بنغلاديش. كما يثني على تفاني أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يعملون في ظروف تتسم بخطورة خاصة. ويرحب بالإجراءات التي اتخذتها البعثة ضد جماعات الميليشيات المسؤولة عن أعمال القتل تلك، ويعمل البعثة النشط من أجل الاضطلاع بولايتها.

"ويعتبر مجلس الأمن هذا العدوان، بالنظر إلى طابعه المتعمد والمحكم التخطيط، اعتداءً أثيراً غير مقبول. ويدعو حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى المبادرة فوراً باتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل محاكمة مرتكبي هذا الهجوم والضالعين في الإشراف عليه وتديره. ويرحب بأولى عمليات الاعتقال التي قامت بها الحكومة. ويشاطر في هذا الصدد اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية ما أعربت عنه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في كينشاسا من قلق عميق حيال الأنشطة غير المشروعة والإجرامية التي تقوم بها الميليشيات في إيتوري وزعمائها العسكريون والسياسيون، لا سيما: فلوريير ندجاو، وغودا سو كبا، وإيتيين لونا، وتوماس لوبانغا، وبوسكو تانغاندا، وجيرمان كاتانغا. ويعرب المجلس عن قلقه لأن إدماج

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



قادة ميليشيات إيتوري في القوات المسلحة لم يُفرض إلى نزع سلاح جنودها، وهو ما ينبغي القيام به دون تأخير.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى زيادة دعمها لتنفيذ برنامج نزع سلاح أفراد ميليشيات إيتوري وإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي. ويعتبر أن من يحاولون عرقلة هذا البرنامج يشكلون تهديدا للعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويهيب بحكومة الوحدة الوطنية والانتقال أن تنشر على وجه السرعة أعدادا إضافية من قواتها الموحدة ووحدات شرطتها ويدعو المانحين إلى تقديم الدعم لهذه المهمة الحيوية.

”ويذكر مجلس الأمن كافة الدول في المنطقة بمسؤوليتها عن كفالة احترام حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه القرار رقم ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، وهو بصدد النظر في تدابير إضافية قد يتخذها من أجل تعزيز تنفيذ الحظر ورصده. ويحث أيضا تلك الدول على كفالة عدم استخدام أراضيها من جانب أي جماعة من الجماعات الكونغولية المسلحة، لا سيما ميليشيات إيتوري، التي تؤدي أنشطتها إلى إدامة أجواء من انعدام الأمن تؤثر في المنطقة برمتها.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويحثها على مواصلة تنفيذ ولايتها بعزم. كما يلاحظ أهمية أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز عملها في إيتوري وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية“.